

النسق
القيمي
للحوار

حسين نشوان

لعل من أبرز تجليات العقل الإنساني ما اقترح موضوعياً لتنظيم المجتمع من أدوات رمزية اختزلت في اللسان بوصفه إحدى أدوات شرعنة الهوية. وتتجلى مثل تلك الرمزيات في تعبيرات يعكسها السلوك الثقافي في تفاصيل الحياة والمعاش والاجتماع والعلاقات، والخطابات التي تتجلى في الأدب والفن والنقد والدراسات الإنسانية والعلوم والفقه. وبالتالي، فإن السلوك الذي ينطوي على الإشارة والحركة والفعل والقول يعبر عن تمثيلات الوعي والعقل، ويقع بين حدّي اللغة (النظام) والتشريع (المعيار).

وفي الواقع، فإن اللغة والتشريع لا يبرران على خط واحد، بل يتخلل مسيرتهما الكثير من التقاطعات والانعطافات والاختلافات، غير أنهما يمثلان معاً في نضوجهما وتطورهما مرجعية الرقي وعلامته، ويؤشران على اختلاف سلطة ما. كما يمثلان الوسيلة والغاية، فضلاً عن كونهما وسيلة للتواصل وحماية الكينونة الاجتماعية والفكر، والإبداع والتجديد والتطوير. للمصادفة، فإن أحداً لا يمكن أن يدعي فردانية بناء اللغة أو اقتراح التشريع، ذلك أن الظاهرتين تمثلان صورة العقل الكلي للاجتماع الذي تجسده الدولة في كل حلقاتها ومكوناتها بما تمثل من حياد يقوم على الموازنة.

وتتمظهر قوة الدولة بما يتحقق لغة من شروط تتيح مساحة الحوار المنتج بما يتجلى عن اللغة من ميكانيزمات وأليات لتعميق دور اللسان، وبما هو تجلٍ لفهم التشريع وقيميته.

وكما يُفهم، فإن اللسان هو جملة من الدوال أو العلامات في نسج من العلاقات المنظمة لا ينفرد فيها عنصر عن غيره من العناصر داخل هذا النظام، فإذا خرج من هذا النسج الجامع أو النظام لم تكن له علاقة ببقية العناصر وقدّ قيمته، حسب اللغوي فرناند دوسيسير، فاللسان يشكل نظاماً للتفكير وبنية ونسقاً قيمياً ومعياريًا وأخلاقياً للحوار، ووسيلة للتعبير تتصل بالوجود في الحاضر والمستقبل. الأکید الذي لا جدال فيه، أن اللسان هو أحد أركان هويتنا التي تتعدد خطاباتها وتتوزع وسائل التعبير عنها، غير أننا لا ينبغي أن ننسى، ونحن نختلف، حماية النسق القيمي للحوار.

huna58@yahoo.com

فهمي جدعان في «خارج السرب»..

العولمة الثقافية والنسوية الإسلامية

د. مجد الدين خمّس

في كتابه الجديد "خارج السرب: بحث في النسوية الإسلامية الراضة ومناخات الحرية"، الذي صدر عن الشبكة العربية للأبحاث والنشر في بيروت مطلع العام الجاري، يحلل المفكر العربي المعروف فهمي جدعان عناصر المنهج الهيرمينوطيقي التأويلي الذي يستثمره أتباع التيارات النسوية الإسلامية للتأسيس لحقوق النساء بالاستناد إلى القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة.

وهو منهج يؤكد أن الثقافة الدينية هي التي تدعم واقع عدم المساواة، وأن التمييز بين الرجل والمرأة يحدث في المجتمعات الإسلامية، ولا ينص عليه الدين الخالص. تلك الثقافة الدينية تكونت عبر العصور التاريخية بتأثير من الظروف السياسية والاجتماعية، والرؤى الشخصية لبعض أعضاء النخب الإسلامية، حيث أحاطت هذه الظروف والتأثيرات بالدين الخالص وأدت إلى نشوء تفسيرات متنافسة للدين تخضع للمصالح السياسية، هيمن عليها التفسير البطريقي (أو الذكوري- الأبوي) الذي أقسى المرأة وهش مكانتها في المجتمع الإسلامي (ص ٢٦-٣٧).

ويشرح جدعان عناصر هذا المنهج التأويلي وتجذره عند هؤلاء النسويات -ومن بينهن عالمة دين، وعالمة اجتماع ومفكرات كالمغربية فاطمة المرينسي، والباكستانية رفعت حسن، والإيرانية زبينا مير حسيني، والأفرو أمريكية أمينة ودود، والباكستانية أسماء برلاس- بالرجوع إلى القرآن نفسه وإعادة قراءته ليتبين تحيز القراءة التقليدية الكورية للقرآن، وهو ما كرس في التاريخ الإسلامي أفضلية الرجال وهيمنتهم على مقدرات المجتمع، وأدى إلى استبعاد النساء من المجالات الدينية والعامة، ومن فضائل الديمقراطية والنسوية، والمشاركة العامة التي ضمنها الدين الحنيفي.

وقد دعمت هؤلاء المفكرات مناهجهن في الاجتهاد، باستخدام المناهج والأليات اللسانية، والتاريخ والتحليل الأدبي، وعلم الاجتماع، والأنثروبولوجيا، مؤكداً ضرورة الكف عن اللجوء إلى الفهم الحرفي الظاهري للنص الديني، ومشددات على رد التونسي، وقاسم أمين، وليلى أحمد (التي

النص، أو إعادة وضعه في سياقه التاريخي. ويلاحظ جدعان أن الإسلام في الوقت الراهن قد أصبح معولماً، فهو منتشر في أغلب بقاع العالم، ويستخدم تقنيات العولمة العادية لطره مبادئه وأفكاره، ويحظى باهتمام إعلامي كبير، حيث تناقش وتُحلل طروحات الإسلام وقضاياه يومياً. كما إن الصراع بين الإسلام المعتدل والإسلام المتشدد للجماعات الأصولية المسلحة أصبح أيضاً جزءاً من اهتمام العالم في الشرق والغرب. إضافة إلى أن الإسلام المهاجر في البلدان الأوروبية بشكل خاص أصبح يستثمر مناخات حرية التعبير الواسعة في هذه البلدان لتقييم الطروحات الإسلامية القديمة الراسخة والمتعارضة أحياناً. ويؤدي ذلك كله إلى دعم وترسيخ التيارات النسوية بشتى تفرعاتها.

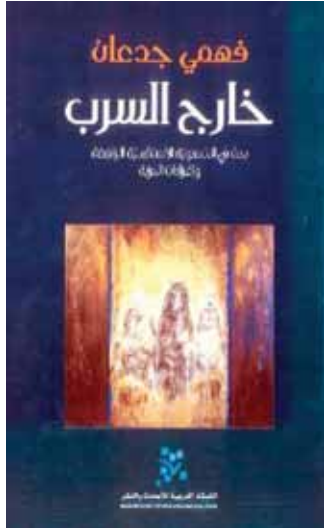
ويتضح من تحليلات الكتاب إن النسوية الإسلامية المعاصرة تتكون من ثلاثة اتجاهات رئيسية يقف كل منها موقفه الخاص من الدين والثقافة الدينية، ليؤسس لمنظ جديد من العلاقات الجندرية يضمن العدالة بين الجنسين وحصول المرأة على حقوقها في مجتمع ليبرالي متقدم قائم على العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة. وهذه الاتجاهات هي: النسوية الإصلاحية، والنسوية الرافضة.

ويمثل منظور النسوية الإصلاحية الذي رافق بدايات عصر النهضة: رفاة الطهطاوي، ومحمد عبده، وخير الدين التونسي، وقاسم أمين، وليلى أحمد (التي

كانت تتوجه إلى ضرورة تعليم المرأة)، وزينب فواز (التي بشرت بعدد من المطالب الأخرى لإنصاف المرأة حصولها على حقوق المشاركة السياسية)، وملك حسني ناصيف، ونظيرة زين الدين. كما تشكلت في هذه المرحلة جمعيات نسائية لتدعيم هذه المطالب بالدعوة والتثوير من خلال المحاضرات والمجالس الأدبية وكتابة المقالات الصحفية.

أما النسوية التأويلية فقد برزت مع عالمة الاجتماع المغربية فاطمة المرينسي، والطبيبة المصرية نوال السعداوي، وطارق رمضان ورفعت حسن، وفاطمة برلاس وأمنية ودود في عدد من بلدان المهجر في الغرب.

وتعدّ المرينسي أول من أبرز نسوية إسلامية قائمة على التأويل وإعادة قراءة النصوص والواقع التاريخي للتأسيس لحصول النساء على حقوق متساوية وعدالة. ذلك أن في القرآن الكريم من آيات العدالة الاجتماعية المتعلقة بالنساء قدرًا أكبر بكثير من أي نوع آخر من العدالة. وقد وضع القرآن القواعد الأساسية لحقوق الإنسان التي تضمن المساواة بين جميع البشر. فالعلاقات بين الناس، والافتقادات، وكل أشكال التمييز، وعدم المساواة بين الرجل والمرأة تعود إلى ظروف تاريخية وثقافية من صنع الإنسان، وليس من صنع الدين. فحقوق النساء جزء من الحقوق الإنسانية العامة التي تضمن تعزير حرية الدين، والتعبير، والتعلم والعمل، والعيش بكرامة وأمان. وأن النساء في التاريخ الإسلامي كان لهن أدوار



مفصلية في تدعيم الدين الإسلامي ونشره، وتمكينه؛ وبالتالي فإن الإسلام لا يضطهد النساء، وإنما القراءة الذكورية له هي التي تفعل ذلك - كما يؤكد هذا المنظور النسوي. أما ما يتعلق بوضع الجاليات الإسلامية في البلدان الأوروبية، فيرى أقطاب هذا المنظور، خصوصاً طارق رمضان ورفعت حسن وأمنية ودود وإرشاد منجي، أن من المهم اندماج المسلمين في هذه المجتمعات في مجالات تعلم اللغات الأوروبية والحصول على التدريب المهني، والعمل، والمشاركة السياسية، مع الاحتفاظ بثوابت الهوية والخصوصية الإسلامية. ويمثل هذا الموقف بشكل خاص طارق رمضان في كتابه "المسلمون في الغرب".

أما النسوية الراضة، فإنها ترفض بعض طروحات الدين كما ترفض الثقافة الكونية، ويجرّ على مساواة الألقاب بين المسلمة، وترك النقاب، ونشر العلمانية هذه الموجة - التي يعزز من أمرها، بكل تأكيد، التفاف الغربي، إذ يخص رموزها بالدعم والترويج والتكريم. يمكن أن تشدّد وتعاظم إذا لم تقابل بالتعاضد والحوار بنهج عقلاني سليم (ص ٢٥١).

ولكل متفكّر عربي يهتمان بالشان العام، ويعملان للوصول إلى وضع أكثر تسامحاً وعدلاً يدعم المساواة بين الجنسين، كما يدعم جهود النساء العربيات والمسلمات للوصول إلى حقوقهن المشروعة في التعليم والعمل والمشاركة في شؤون المجتمع العامة أسوة بالرجل.

ينتقد جدعان المنظور النسوي الراض، ويتعاطف مع المنظور التأويلي الذي يسعى للتأسيس لحقوق النساء بالاعتماد على القرآن والسنة

الصفحات، ينتقد جدعان المنظور النسوي الراض، ويحذر من تداعياته، ويتعاطف مع المنظور التأويلي الذي يسعى للتأسيس لحقوق النساء بالاعتماد على القرآن والسنة. ويرقي ذلك إلى مرتبة منظور نسوي إسلامي إنساني جدير بالزمن الراهن وحاجاته ومتطلباته. ويؤكد جدعان: "إن منهج إعادة القراءة والتفسير أو التأويل كثيراً ما كان التبراس الهادي في مقاربة قضايا الإسلام في الأسس واليوم والغد".

وينتقد جدعان مطولاً المنظور النسوي الراض، لكنه يحلل العوامل الكامنة في العولمة الثقافية، وتقنياتها التي جعلته ممكناً ومسموعاً، ويحذر من هذا التيار داعياً إلى الرد عليه بالحكمة والحوار حين يؤكد: "تجسد نسويات الرفض للإسلام إفراراً من إفراتز الحرية في الفضاءات المفتوحة، وتعرض مثلاً صارخاً لما يمكن أن يصدر عن تيار منحصر اليوم في الفضاء الحر من مدينة الإسلام الكونية، يجرّ على مساواة الألقاب بين المسلمة، وترك النقاب، ونشر العلمانية هذه الموجة - التي يعزز من أمرها، بكل تأكيد، التفاف الغربي، إذ يخص رموزها بالدعم والترويج والتكريم. يمكن أن تشدّد وتعاظم إذا لم تقابل بالتعاضد والحوار بنهج عقلاني سليم (ص ٢٥١).

ولكل متفكّر عربي يهتمان بالشان العام، ويعملان للوصول إلى وضع أكثر تسامحاً وعدلاً يدعم المساواة بين الجنسين، كما يدعم جهود النساء العربيات والمسلمات للوصول إلى حقوقهن المشروعة في التعليم والعمل والمشاركة في شؤون المجتمع العامة أسوة بالرجل.

بعملية فحص طبيعة الأولويات في الولايات والانتخابات التي تشكل تفضيلاً عند الفرد في المجتمع. وبقيت هذه الأمور الحاسمة بعيدة عن التحديث المتسارع في الدولة خلال العقد الأخيرين. ولم تتراقف مع عملية التحديث أو التصديق التشريعي في مظاهر الحياة المختلفة، ومع هذا النمط من التحديث المادي، عملية بناء موازية لمنظومة من الحداثة الثقافية والسياسية التي ظلت تقليدية تماماً. ولم تتمكن من تحرير المواطنين والأفراد من الأطر القديمة المعيقة للطور الحقيقي، ومساعدتهم على الخروج من دائرة الانتماذات إلى الكيانات الأهلية التي وجدت فيها ملاذاً قوياً، وربما فكروا في استخدامها كوسيلة استواء على الدولة والقانون والمجتمع.

وقد نشأ هذا الوضع تنافساً محموم بين ثقافتين تتجاوران دائماً، ثقافة المجتمعات والكيانات الأهلية الداخلة في حالة تماه مع قيم التعصب العشائري والقبلي والثقافة المجتمعية المدني الذي أخذ للتو يبلور قناعاته وخياراته داخل الدولة وأطرها القانونية، التي يراهن على صيانة حقوقه ويتبرج مصالحه المشتركة من خلالها. إن بقاء كتلة صلبة من الكيانات الأهلية المتمترسة خلف ثقافة تنتهي إلى ما قبل مرحلة الدولة، تفكر في حسم خياراتها، وتبدير عملية مستقبلها ومصارتها خارج الفهم المدني للدولة ومنطقها وشريعيتها، يفرض تحديات كبيرة ومسؤوليات جسيمة تتجاوز منطق التسامح والتصالح المنتهين إلى مسألتي الضمير والأخلاق، وتجاهل الإستراتيجية القانونية المدنية التي يسبقها تفكير جاد في بناء مؤسسات قوية تتمتع بقدر عالٍ من الثقة والمصداقية التي من شأنها أن تجبر الجميع على إعادة تعريف أنفسهم بموازاة الدولة والمصلحة العامة.

تتطلب عملية إعادة التفكير في المجتمع المدني، تفكيراً جديداً يتعلق بإعادة توصيف الهوية والولاء الوطني والقوة القهرية الشرعية للقانون، على أساس الخروج بصورة نهائية من الخيارات الضيقة للأفراد ومن قانون القبيلة والعشيرة، فهذه الكيانات مع اعترافنا بالوظيفة القيمة الأخلاقية التي تمثلها، تؤسس لوضعية قانونية للفرد تحل محل الدولة والسلطة، وكلما أعاد الفرد إعادة تعريف هويته وولائه بعيداً عن التعريف الضيق لها، وجّه جزءاً من احترامه لكل من القانون والقيم والأخلاق الموروثة، وليس صحيحاً أن هناك تناقضاً بين هذين المجالين يجعل أعضاء هذه الكيانات مصزّين على التمسك بانتمائهم الضيق أو أنهم سيمسرون على التشبّد بأحد الانتماذات، وبالتالي فإن حالة الانقسام الأهلي ستبقى قائمة لا محالة وتهدد سلمهم وحياتهم ومستقبلهم.

إعادة التفكير في المجتمع المدني

يشكل عامل قوة ودعم لكل من الدولة والمجتمع المدني، إذ إن أحد العناصر الحاسمة في الخروج من حالة المجتمع الأهلي الذي يعدّ حاضنة مولدة لأضيق الولاءات في الدولة والمسؤولة عن جزء كبير من هذه الخيارات اللاعقلانية والنسوية، وتترك النقاب، ونشر العلمانية هذه الموجة - التي يعزز من أمرها، بكل تأكيد، التفاف الغربي، إذ يخص رموزها بالدعم والترويج والتكريم. يمكن أن تشدّد وتعاظم إذا لم تقابل بالتعاضد والحوار بنهج عقلاني سليم (ص ٢٥١).

ولكل متفكّر عربي يهتمان بالشان العام، ويعملان للوصول إلى وضع أكثر تسامحاً وعدلاً يدعم المساواة بين الجنسين، كما يدعم جهود النساء العربيات والمسلمات للوصول إلى حقوقهن المشروعة في التعليم والعمل والمشاركة في شؤون المجتمع العامة أسوة بالرجل.

ويبدو أن الخصائص التي تتجلى فيها هذه الحلة تنطلق في المحصلة من افتراض ضعف وتراخي القوة القانونية للدولة، ومبادرة الأفراد أو بعض الجماعات الأهلية إلى فرض خياراتهم وتصوراتهم الخاصة لمصالحهم وحقوقهم بمعزل عن القانون الشرعي، وإيمانهم في فرض إرادتهم الخاصة بدلاً من الحاضنة الطبيعية المتمثلة بالدولة ومؤسساتها القانونية.

وتحقيقاً لهذا الفهم الذي ينبغي أن تتخلله اليوم بخصوص الحالة التي نشهدها، ينطلق من حقيقة النذر القاسية التي ترفضها الأحداث المتلاحقة وتدفع باتجاه العودة إلى لحظة تعريف الأشياء، وتعريف أنفسنا، على طريق المراجعة الشاملة والتفحص النقدي لطبيعة خياراتنا وانتماءاتنا ومرجعياتنا وأهدافنا، لأن مثل هذا التفحص يتيح لنا الإجابة عن أسئلة: ماذا نريد؟ وإلى أين نحن سائرون؟ وهل ننظر اليوم عن امتلاك خيار فضاءات أوسع للحوار والنقاش وإيجاد المشتركات الجامعة. وفي هذا الخصوص، فإنه من الممكن جداً الافتراض بأن وجود حياة سياسية سليمة ودينامية من شأنه أن

مدير التحرير حسين نشوان	التحرير جعفر العقيقي	إخراج حنان ذياب	جرافيك منذر علم الدين
----------------------------	-------------------------	--------------------	--------------------------